



صندوق تطوير وإقراض البلديات
Municipal Development & Lending Fund



برنامج تطوير البلديات - المرحلة الثالثة الدورة الثانية

خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لمشروع تأهيل الحدائق العامة في نابلس

البلدية: بلدية نابلس

المشروع الفرعي: مشروع تأهيل الحدائق العامة في نابلس

إن خطة الادارة البيئية والاجتماعية للمشروع هي جزء من وثائق العطاء معرفة ضمن القسم 10. يلزم المقاول بفهم وتطبيق الاجراءات الوقائية وأية اجراءات وقائية اضافية قد لا تكون ظاهرة حالياً. ستقوم البلدية بالإشراف على تطبيق المقاول للخطة ويقوم صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية بالمراقبة البيئية والاجتماعية.

قائمة الكلمات المختصرة

تقييم الاثر البيئي	EIA
خطة الادارة البيئية والاجتماعية	ESMP
إطار الادارة البيئية والاجتماعية	ESMF
الفرز البيئي	ES
الاجراءات البيئية والاجتماعية والسلامة العامة	ESHS PA
السلطة الفلسطينية	LALAP
خطة حيازة الاراضي وتحسين حياة الناس	LALPF LGU
إطار حيازة الاراضي وتحسين حياة الناس	MDLF MDP
وحدة الحكم المحلي	MOLG
صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية	WB
برنامج تطوير البلديات	
وزارة الحكم المحلي	
البنك الدولي	

برنامج تطوير البلديات (MDP III)

برنامج تطوير البلديات هو برنامج ريادي للإصلاح والتنمية تم تصميمه من قبل صندوق تطوير واقرض الهيئات المحلية بالنيابة عن الحكومة المركزية وبتوجيه منها، يستند البرنامج إلى قاعدة أن حجر الاساس في تطوير خدمات البلديات هو هيئات حكم محلي تتمتع بإدارة جيدة ومساءلة أفضل.

يتميز برنامج تطوير البلديات برنامج كونه لا يزود البلديات بمنح لدعم مشاريع البنية التحتية وحسب، بل يدعم أيضاً الأداء الجيد عن طريق بناء قدرات أفضل للبلديات في المجالات المالية، والتخطيطية، والتشغيل، والصيانة. ولتحقيق هذا الهدف، بني البرنامج على آلية تخصيص الأموال، وهي طريقة تعتمد على نظام لتوزيع المنح المالية على البلديات لتمويل الاستثمارات الرأسمالية ومشاريع البنى التحتية بناءً على الاحتياج، وعدد السكان وممارسات الإدارة الجيدة.

الجهة المستهدفة من البرنامج:

كافة البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كيف يعمل برنامج تطوير البلديات

برنامج تطوير البلديات هو برنامج تنموي متعدد المراحل، يهدف الى تعزيز وبناء قدرات البلديات من خلال أربع مكونات:

1. المكوّن الأول: أداء البلديات وتقديم الخدمات

- يندرج تحت هذا المكون مشاريع البنية التحتية للبلديات لتحسين سبل تقديم الخدمات بما ينسجم مع قانون الهيئات المحلية لعام 1997.
- يتم تقسيم منح البلديات إلى مخصص تمويل أساسي ومخصص مرتبط بالأداء.
- مخصص التمويل الأساسي: هو مخصص يتم احتسابه بناء على عدد السكان والاحتياج، بحيث يتوجب على البلدية تحقيق شروط التأهل الأساسية للحصول على هذا التمويل (20% عدد السكان، 30% الاحتياج)
- مخصص الأداء: يتم قياس أداء البلديات من خلال 21 مؤشرا رئيسيا تم تصميمها لتغطية ثلاثة مجالات تتعلق بالأداء المالي والاستدامة، والأداء المؤسسي، والشفافية والمساءلة المجتمعية كما هي موضحة في الجدول رقم (1).

2. المكوّن الثاني: تنمية القدرات

- يوفر هذا المكون الدعم في مجال بناء القدرات للبلديات والمؤسسات الوطنية تحديدا صندوق تطوير واقرض الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي.
- تطوير نظم الإدارة البلدية سواء أكانت أنظمة مالية، تشغيل وصيانة، مراكز خدمات الجمهور... الخ.

3. المكوّن الثالث: مشاريع الشراكة البلدية

- يوفر هذا المكون (أ) المساعدة التقنية والتطوير المؤسسي من أجل العمل بشكل أكثر فعالية فيما يتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص. (ب) وكذلك سيوفر التمويل اللازم لمشاريع البلديات لتطوير استثمارات مشتركة و/أو مبتكرة لتقديم الخدمات البلدية ومأسسة التنمية الاقتصادية المحلية.

4. المكوّن الرابع: تكاليف دعم تنفيذ المشروع وسبل إدارته

- يمول هذا المكون السلع والخدمات الاستشارية للمراقبة والتقييم وكذلك الاتصال والتواصل، ورسوم الاستشاريين التقنيين المحليين من أجل الإشراف الهندسي على المكون الأول.

الشركاء الممولون:

برنامج تطوير البلديات ممول من الحكومة الفلسطينية والشركاء الممولين وهم: الوكالة الفرنسية للتنمية، الحكومة الدنماركية، البنك الدولي، التعاون الألماني (البنك الألماني للتنمية والوكالة الألمانية للدعم الفني)، الوكالة السويسرية للتنمية واتحاد البلديات الهولندية.

برنامج تطوير البلديات المرحلة الثالثة من خلال النافذة الاولى والثالثة سينفذ مشاريع فرعية متوافقة مع صلاحيات البلديات وملزمة بكافة الشروط القانونية التي نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 والقانون الأردني رقم 79 لسنة 1966 الخاص بتنظيم المدن والقرى والمباني، واللائحة التنفيذية لقانون المباني الخاص بالسلطات المحلية رقم 5 لسنة 2011.

المشاريع الفرعية المدرجة تحت برنامج تطوير البلديات للمرحلة الثالثة تهدف الى تحسين الخدمات المقدمة من قبل البلدية ويتم تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية المتوقع حدوثها خلال التصميم، إضافة الى تخفيف الآثار الناتجة عن عملية البناء والتشغيل. القائمة التالية تمثل القطاعات الرئيسية التي تتضمن المشاريع الفرعية:

- المياه والمياه العادمة
- ادارة النفايات الصلبة
- تأهيل وتعبيد الشوارع
- المرافق العامة
- الكهرباء والطاقة

بالنسبة لمشاريع تأهيل وتحسين الطرق، فالبرنامج يمول البضائع والاعمال المتعلقة بإنشاء وصيانة وتأهيل وإعادة بناء طرق جديدة او قائمة، إضافة الى الاشارات المرورية، ترسيم الشوارع، حماية جنبات الشوارع، الاشارات الضوئية، انارة الشوارع، الارصفة، معدات صيانة الشوارع، التأمينات والتشغيل فقط لقطاع غزة. بالنسبة لقطاع المرافق العامة، تشمل المشاريع الفرعية إنشاء / إنشاء وتأهيل وتجهيز المنتزهات ورياض الأطفال ومراكز الشباب والمراكز الثقافية، إضافة الى البنية التحتية للأسواق العامة، المباني والمرافق البلدية، مواقف السيارات العامة.

وصف المشروع

إعادة تأهيل وتطوير ثلاث حدائق في مواقع مختلفة بالمدينة:

1. حدائق جمال عبد الناصر: من المشاريع التي تخدم المخطط الاستراتيجي للمدينة. هذا الموقع الذي تبلغ مساحته الإجمالية 3000 م² سيتم إعادة تأهيله ليصبح حديقة لكبار السن والمتقاعدين، وتشمل أنشطة المشروع: إعادة تأهيل وصيانة الحمامات والكافيتريا القائمة، تركيب نافورة مياه، مقاعد جلوس، مظلات، أعمدة إنارة، والتشجير.

2. الجيوب الحضرية: هي حدائق سكنية بها أماكن جلوس ومناطق لعب للأطفال مخصصة لسكان الحي. تم التخطيط لموقعين في المدينة ليكونا جيوب حضرية، المعاجين، بمساحة إجمالية 600 م²، وشارع رقم 24 بمساحة إجمالية 450 م²، وستشمل الأنشطة في هذا المكان: إعادة تأهيل ملعب للأطفال، مياه تركيب شبكة للري ومقاعد جلوس ووحدات اضاءة ومظلات واسوار.

الإطار القانوني للإجراءات البيئية والاجتماعية

المشروع الفرعي للمرافق العامة يتماشى بشكل كامل مع القوانين والتشريعات المطبقة في دولة فلسطين الخاصة بالإدارة البيئية وحماية المجتمع وحماية الموروث الحضاري والثقافي. تتماشى المشاريع مع:

- قانون البيئة رقم 7 للعام 1999
- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003
- القانون الأردني رقم 79 لسنة 1966 الخاص بتنظيم المدن والقرى والمباني واللائحة التنفيذية لقانون المباني الخاص بالسلطات المحلية رقم 5 لسنة 2011.
- اضافة الى القوانين السارية في قطاعات الصحة العامة، حماية الاثار والتراث وهي:

- قانون الصحة الفلسطيني رقم 20
- قانون الاثار الاردني رقم 51 لسنة 1977
- والمادة (14) من قانون البيئة والتي تحدد النفايات الناتجة من مكافحة الحشرات على انها نفايات خطرة " أما بالنسبة لمكافحة الآفات والحشرات، يتناول قانون البيئة الفلسطيني المبيدات الحشرية والأسمدة كجزء من النفايات الخطرة وي طرح دور وزارة البيئة من اجل التنسيق مع الوكالات المتخصصة لتوريد هذه المواد." "مادة 14: تحدد الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة الشروط البيئية لاستيراد وتوزيع وتصنيع واستخدام وتخزين: المبيدات والمواد والأسمدة الكيماوية الزراعية التي يمكن أن تشكل خطراً على البيئة." الصندوق عند استلامه مقترحات مشاريع لإدارة مكافحة الحشرات فعليه الالتزام بإجراءات وزارة الصحة الفلسطينية ومنظمة الصحة العالمية.

اضافة الى ذلك فالمشروع الفرعي ملتزم بالإجراءات الوقائية:

- تقييم الاثر البيئي OP 4.01
- موارد ثقافية مادية (OP/BP 4.11)
- إعادة توطين غير طوعية (OP/BP 4.12)
- ادارة مكافحة ال آفات OP.094
- مشاريع في المياه الدولية OP/BP 7.50

التالي يعرف ويشرح التراث الثقافي والموارد الثقافية المادية، اعادة التوطين القسري، التبرع الطوعي بالأرض، والشراء والبيع بالتراضي:

التراث الثقافي والموارد الثقافية المادية

تعرف الموارد المادية والثقافية بأنها تتضمن أي أشياء منقولة أو غير منقولة، والمواقع، والهياكل، ومجموعات من الهياكل، والمعالم الطبيعية والأثرية والمناظر الطبيعية ذات الأهمية الأثرية والتاريخية والأثرية والدينية والجمالية والثقافية وغيرها. إن الموارد الثقافية المادية قد تكون موجودة في المناطق الحضرية أو الريفية، ويمكن أن تكون فوق أو تحت الأرض أو تحت الماء. إن هذه الموارد الثقافية قد تكون ذات أهمية على الصعيد المحلي

وعلى مستوى المقاطعات أو المستوى الوطني، أو في إطار المجتمع الدولي. صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية لن يمول المشاريع الفرعية التي تخترق الاجراءات التنفيذية للبنك الدولي رقم (OP 4.11) وفي حالة وقوع حوادث تؤدي إلى نتائج أو آثار على الموارد المادية والثقافية التي قد تحدث أثناء تنفيذ المشاريع الفرعية يجب على المقاول أن يبلغ صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية والبلدية على الفور. وفقاً لقانون التراث الأردني المطبق رقم 51 لسنة 1966، المادة 15 والذي ينص على أنه يجب أن يوقف صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية المقاول وتخطر السلطة ذات الصلة (وزارة السياحة والآثار) في غضون 3 أيام لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وهذا يعني ان:

- المقاول هو المسؤول عن التعرف بما يلي "إجراءات العثور على الموجودات" في حال كشف المواد القيمة ثقافياً أثناء الحفر
- التوقف عن العمل فوراً بعد اكتشاف أي مواد يشك انه لها قيمة تاريخية أثرية الحفرية، أو غيرها من والثقافية؛ تعلن النتائج إلى مدير المشروع، ويجب إبلاغ السلطات المختصة
- حماية القطع الأثرية وكذلك استخدام أغطية بلاستيكية، وتنفيذ تدابير لتحقيق الاستقرار في المنطقة، إذا لزم الأمر، من أجل حماية القطع الأثرية بشكل صحيح،
- منع ومعاينة أي وصول غير مصرح به الى القطع الأثرية
- إعادة تشغيل أعمال البناء بعد الحصول على إذن من السلطات المختصة، والتحكم في الوصول إلى الموقع.

إعادة التوطين القسري

الهدف أن يكون المشروع الفرعي منظماً ضمن المخطط الهيكلي وغير ذلك فهو غير مؤهل للتنفيذ. يوجد اختلاف بقدرات البلديات تبعاً لطبيعة وعدد المشاريع المنفذة لاختراقها السياسة. وعليه، فإن أي مشروع فرعي قد يخترق سياسة إعادة التوطين القسري سيطبق عليه الاجراءات المتبعة ضمن إطار حيازة الاراضي وتحسين حياة الناس (LALPF). دليل الاجراءات يوضح المعايير الملزمة لرفض المشاريع الفرعية في حال تأثيرها على الارض وسبل العيش. كل ما سبق يأخذ بعين الاعتبار ان البلدية عند تقديمها للمشروع الفرعي ملتزمة بالقانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 والقانون الأردني رقم 79 لسنة 1966 الخاص بتنظيم المدن والقرى والمباني واللجنة التنفيذية لقانون المباني الخاص بالسلطات المحلية رقم 5 لسنة 2011.

التبرع الطوعي بالأرض

في الحالات التي يكون فيها التبرع بالأرض طوعاً، والذي يعرف بأنه عندما يوافق الأفراد أو المجتمع على تقديم الأرض طوعاً مقابل الحصول على منافع أو خدمات تتعلق بالمشروع الفرعي، كما يجب الوفاء بالمتطلبات التالية:

1. يجري التبرع دون إكراه أو تلاعب أو ممارسة أي شكل من أشكال الضغط من جانب السلطات البلدية أو العامة أو التقليدية
2. يدرك المتبرع/ة المحتمل أن الرفض أو الإجابة بلا خيار له ولا يوجد أية عواقب منها، وأن حق الرفض موجود في وثيقة التبرع التي يوقعها المتبرع/ة.
3. يجب أن يتم تحديد الأرض التي سيتم التبرع بها من قبل البلدية بالتنسيق مع المجتمع المحلي المجاور للمشروع الفرعي الذي تم اختياره. يجب أن يفسر بالكامل للمتبرع/ة الآثار المتوقعة على الأرض المتبرع بها

4. يجوز للمتبرع/ة أن يتفاوض للحصول على تعويض (كلي أو جزئي) أو أشكال بديلة من المنافع كشرط للتبرع
5. لا يمكن أن يتم التبرع بالأرض إذا كان يتطلب نقلاً لعائلة
6. بالنسبة للأراضي ذات الملكية الجماعية، لا يمكن التبرع إلا بموافقة كافة أصحاب الأرض
7. يجب الحصول على التحقق المناسب من كل شخص يتبرع بأرض (إما من خلال الوثائق الرسمية أو من خلال تأكيد اثنين على الأقل من الشهود)
8. يجب أن تقر البلدية أن الأرض المتبرع بها خالية من التعديلات، وتسجل الأرض المتبرع بها في السجل الرسمي للأراضي؛
9. لن يسمح بالتبرع الطوعي بالأرض في حال تحديد الموقع مسبقاً لتنفيذ المشروع الفرعي، نظراً لأن الضغط المجتمعي قد يكون مرهقاً جداً بالنسبة للشخص الذي يرفضه، وبالتالي يلغي حق الاختيار.
10. في حالة عدم استخدام الأرض المتبرع بها للغرض المنفق عليه، يتعين على البلدية أن تحصل على موافقة خطية من المتبرع/ة بالموافقة على استخدام الأرض لغرض جديد، وإلا ستعيد البلدية الأرض إلى المتبرع/ة
11. ينبغي ألا يكون هناك إكراه أو تلاعب أو ضغط من جانب المجتمع أو السلطات البلدية والعامّة أو التقليدية على الأفراد الذين يتبرعون بالأرض طوعاً
12. لا يمكن أن تتجاوز نسبة الأرض التي يمكن التبرع بها المساحة المطلوبة للحفاظ على معيشة المتبرع/ة ومعيشة أسرته/ا. يجب أن تكون الوثائق الخاصة بالتبرع الطوعي كافية للتحقق من ذلك.
13. لا ينبغي أن يكون مشروع البنية التحتية خاص بموقع محدد فقط
14. يجب أن يكون الشخص الذي يتبرع بالأرض قادراً على الوصول إلى آلية الشكاوى على مستوى المشروع
15. ينبغي تزويد المتبرع/ة بالمعلومات اللازمة لآلية الشكاوى.

البيع بالتراضي

- بالنسبة لشراء الأراضي من خلال التراضي والتوافق المتبادل بين البائع والمشتري، يجب أن يحدث نقل ملكية الأراضي من خلال عقد بيع بالتراضي موثق ومبني على سعر السوق بتاريخ الشراء. بالإضافة إلى ذلك ينبغي الإجابة على هذه الأسئلة وتوثيقه (الإجابة بنعم أو لا):
1. إذا رفض مالك/ة الأرض البيع، هل سوف تبحث البلدية عن قطعة أرض أخرى؟
 2. هل المالك/ة يخضع لضغوط اجتماعية أو من البلدية لرفض البيع؟
 3. هل يعلم المالك/ة بحقه في رفض البيع؟
 4. هل سيبقى المالك/ة في نفس مكان الإقامة الحالي (لن ينتقل)؟
 5. هل الأرض خالية من أي مستأجرين أو مستخدمين أو واضعي اليد أو متعديين؟
 6. هل الأرض خالية من أي نزاعات على الملكية؟
 7. هل يمكن للمالك/ة التفاوض بشأن السعر؟
 8. هل يدرك المالك/ة أنه يستطيع التفاوض على السعر
 9. هل يستطيع المالك/ة الوصول إلى آلية الشكاوى داخل المشروع الفرعي؟
 10. هل يعلم المالك/ة بشأن آلية الشكاوى؟
 11. هل هناك وثائق تعكس التفاهات الواردة أعلاه، موقعة من قبل المالك/ة؟

أخيراً، قبل عملية شراء الأراضي، يتخذ مجلس البلدية قراراً رسمياً يعلن عن نية البلدية شراء قطعة الأرض، ثم على البلدية الحصول على موافقة مديرية الحكم المحلي بعد التحقق من:

- (1) وجود ووفرة في موازنة البلدية.
- (2) تشكيل وزارة الحكم المحلي لجنة لتقييم القيمة السوقية للأرض، وتتشكل اللجنة من وزارة الحكم المحلي، ووزارة المالية، وسلطة الأراضي.
- (3) بعد ذلك، تتخذ البلدية قراراً من خلال الاجتماع الرسمي للمجلس بشأن تخمين السعر والمضي قدماً في عملية الشراء.

الفرز البيئي والاجتماعي لمشاريع تأهيل وتعبيد الطرق

إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وأطار حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس حددا الفرز البيئي والاجتماعي لبرنامج تطوير البلديات المرحلة الثالثة: البرنامج يصنف ضمن الفئة (ب) من التقييم البيئي حيث ان معظم المشاريع الفرعية صغيرة نسبياً، معظمها ذات طبيعة خاصة بالتأهيل والصيانة، وتعمل هذه المشاريع على تحسين الخدمات المقدمة وديمومتها. لكن لهذه المشاريع آثار بيئية واجتماعية خلال فترة التنفيذ وتعتبر آثار منخفضة الاثر والمخاطر ويمكن تلاشيها من خلال اتباع اجراءات تخفيفية والحفاظ على اجراءات السلامة العامة. الفرز البيئي والاجتماعي سيستبعد اي مشروع يقع ضمن الفئة (أ) من التقييم البيئي الفلسطيني وسياسات التقييم البيئي، او اي مشروع سيضر بالموروث التراثي والثقافي، وسيراعي متطلبات إطار حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس والذي سينتج عنه خطط عمل حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس او خطة مبسطة عنه في حال تم المساس بالأرض او التأثير على الوضع الاقتصادي او الاجتماعي او قطع سبل الوصول الى الموارد.

التقييم البيئي والاجتماعي:

المشاريع الفرعية للمرافق العامة تهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز الخدمات البلدية والتعليمية والصحية أو الترفيهية، وزيادة قدرة الموظفين وتحسين بيئة العمل. تعمل مشاريع صيانة المباني على تحسين الظروف المادية للهياكل وتحسين ظروف السلامة. يهدف مشروع إعادة تأهيل أو إنشاء المنتزهات العامة إلى زيادة المساحات الخضراء والمساحات الترفيهية المفتوحة لصالح أعضاء المجتمع ولكن بشكل أساسي النساء والأطفال والشباب. لكن خلال تنفيذ المشروع من المتوقع حصول آثار بيئية واجتماعية سلبية مؤقتة، تم اعداد خطة الادارة البيئية والاجتماعية لمشاريع المرافق العامة لتخفيف أي ممن الآثار السلبية المحتملة على المواطنين او البيئية المحيطة خلال فترة تنفيذ او تشغيل المشروع الفرعي.

هنالك آثار محتملة خلال فترة التنفيذ محددة بموقع العمل ومنها زيادة انتشار الغبار وحدته، الازعاج خلال ساعات العمل، احتمالية وقوع حوادث للعمال في منطقة العمل، تعطيل لحركة المرور خلال نقل المواد والمعدات الى منطقة العمل، تخريب المشهد الحضاري، تعطيل العمل في المرافق العامة خلال التأهيل، تعطيل حركة المرور خلال مرور النقلات الى موقع العمل، وقد يزعج أولئك الذين يعيشون بالقرب من الموقع. قد يؤثر التشغيل على إدارة التخلص من النفايات الصلبة بالطريقة السليمة وقد ينتج عنه مياه عادمة، أو نقصا في المياه، أو وصول الأشخاص ذوي الإعاقات بشكل آمن، كما سيتأثر حصول النساء والأطفال على خدمات أفضل إذا لم تطبق إدارة المنشآت تدابير بيئية واجتماعية وصحية وسلامة في إطار إدارة المرافق المناسبة، أو لعدم وجود تعاون كاف بين البلدية والوزارات أو السلطات المختصة لإدارة المنشأة بشكل سليم.

خطة الادارة البيئية والاجتماعية لمشاريع المرافق العامة

تتلخص خطة الإدارة البيئية والاجتماعية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والبيئية بطرق فعالة ومعايير ضرورية للتعامل مع القضايا التي تم تحديدها في تقييم الأثر البيئي للمشروع. حيث يمكن اعتبار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع كنوع من التقييم للأثار المحتملة وتحديد معايير التخفيف على أساس الوضع البيئي والاجتماعي القائم والاحتياجات اللازمة، والتي تم إعدادها وإدراكها بعد تحليل المشروع. ويمكن الهدف من الخطة وتنفيذها في: حماية البيئة من جميع اشكال التلوث، حماية الصحة العامة للمواطنين والرعاية الاجتماعية، المحافظة على البنية التحتية لمنطقة العمل وعدم احداث اي إتلاف (قدر الامكان)، المحافظة على املاك المواطنين في منطقة العمل وعدم الاضرار بها، اضافة الى ذلك فان خطة الادارة البيئية والاجتماعية جزء رئيسي من متطلبات تنفيذ المشروع.

خطة الادارة البيئية والاجتماعية تعرض نشاطات المراقبة المقترحة للمشروع وتشمل كل الاثار الرئيسية وتحدد كيفية التخفيف منها وادارتها ضمن عملية مراقبة المشروع. إن المخاطر والآثار السلبية للمشروع يمكن التقليل منها بأخذ تدابير التخفيف خلال مراحل عملية التنفيذ وتشغيل المشروع. الملحق 1 يقدم مصفوفة المراقبة للآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشروع، وقائمة بتدابير وإجراءات التخفيف المطلوب تنفيذها والمسؤوليات.

مشاريع المرافق العامة لها تأثير بيئي إيجابي يهدف إلى إعادة تأهيل المباني: بشكل عام، سيؤدي تأهيل المدارس والعيادات والمباني العامة أو المباني الأخرى إلى بناء قدرات الموظفين وتحسين بيئة العمل. حيث تعمل مشاريع صيانة المباني على تحسين الظروف المادية للهياكل وكذلك تحسين ظروف السلامة.

لكن فترة التنفيذ قد تحوي آثار منها:

- الغبار وانبعاث الغازات
- المياه (مياه الصرف، تصريف المياه السطحية، تصريف مياه المطر)
- الموارد الطبيعية والغابات ومناطق التنوع الطبيعي والبيولوجي
- موارد ثقافية مادية
- مخلفات العمل
- مخاطر بسبب الحوادث
- تشويه المنظر الجمالي
- ازالة الغطاء النباتي
- استعمال الارض

خطة المراقبة (ESEM) لمشاريع المنشآت العامة: لهذه المشاريع تأثيرات إيجابية عادة، لكنها ستزيد من مخلفات البناء كما ستنتج الضوضاء وتنتج الغبار أثناء البناء. ولذلك، فإن من المتطلب هو إدارة مخلفات البناء والحد من الضوضاء والغبار المنبعث للتخفيف من هذه الاضرار.

التأثيرات البيئية الرئيسية العامة الناجمة عن مشاريع المنشآت العامة

الرقم	العناصر البيئية	التأثير
-------	-----------------	---------

سلبى	بلا تأثير	ايجابى	
X			1. نوعية الهواء وانبعاث الغازات
	X		2. نوعية المياه الجوفية
	X		3. التزويد بالمياه
		X	4. الخدمات والصحة العامة
X			5. سلامة وصحة العاملين
X			6. تقليل الضجيج
		X	7. الآثار والموارد الثقافية
		X	8. الآثار الاجتماعية والاقتصادية
X			9. الأخطار العرضية
X			10. المجاري المائية والوديان
X			11. الغابات ومناطق التنوع الحيوي
		X	12. النواحي الجمالية
X			13. تقليل النفايات
		X	14. استعمال الارض

النشاطات المرتبطة بالتنفيذ والمراحل التشغيلية للمشاريع

يتضمن تنفيذ المشروع الفرعي وتشغيله عدة نشاطات وخطوات يمكن أن تكون مرتبطة بالتأثيرات على البيئة المحيطة يجب ان يتم رصدها وادارتها من قبل الطواقم الفنية في البلديات، الشركات الاستشارية وصندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية.

الآثار المحتملة لمشاريع تأهيل وتعبيد الطرق على البيئة الطبيعية المائية والنباتية، نوعية الهواء- الموارد الثقافية والتاريخية، والظروف الاقتصادية الاجتماعية مدرجة في الجداول التالية لمرحلتى تنفيذ وتشغيل المشروع. لاحظ أنه خلال البناء فإن أعمال الحفر والتنقيب والبناء هي المهمة الرئيسية لأي مشروع فرعي وسيكون لها تأثير سلبي. على الرغم من أن مشروع المرافق العامة سيعزز الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بعد التنفيذ، فإن التشغيل السليم يتطلب إدارة سليمة للنفايات الصلبة، والتخلص من مياه الصرف الصحي، وخدمات مياه جيدة.

أنشطة البناء والتأثيرات المحتملة

قضايا بيئية هامة	
------------------	--

الظروف الاجتماعية والاقتصادية	الموارد الثقافية والتاريخية	جودة (نوعية) الهواء	الموارد المائية	الموارد الزراعية	أنشطة مشاريع البناء
✓	✓	✓			الهدم
✓	✓				إزالة البنية التحتية القائمة
✓	✓	✓			تشغيل الآلات الثقيلة
✓	✓	✓	✓		بناء البنية التحتية
✓	✓	✓	✓	✓	أعمال الحفريات
✓	✓	✓			تشبيد المباني والمرافق
✓		✓	✓		شراء المواد
✓		✓	✓	✓	التخلص من النفايات (الصلبة والسائلة والخطرة، وما إلى ذلك)
✓		✓	✓	✓	التخلص من مياه الصرف الصحي
✓	✓	✓			النقل
✓	✓	✓	✓	✓	الحوادث والأحداث غير المخططة

الأنشطة التشغيلية والتأثيرات المحتملة

قضايا بيئية هامة					أنشطة مشاريع البناء
الظروف الاجتماعية والاقتصادية	الموارد الثقافية والتاريخية	جودة (نوعية) الهواء	الموارد المائية	الموارد الزراعية	
✓		✓			النقل
✓			✓		إمدادات المياه
✓		✓	✓	✓	الجمع والتخلص من النفايات الصلبة

✓		✓	✓	✓	جمع مياه الصرف والتخلص منها
✓		✓	✓	✓	الحوادث والأحداث غير المخططة
✓	✓	✓	✓	✓	التنمية الشاملة

تم اعداد خطة المراقبة البيئية الاجتماعية التي تظهر الاجراءات اللازم تنفيذها وادارتها ضمن الخطة والمقاول مسؤول عن تنفيذ خطة الادرة البيئية والاجتماعية، ويكمن تلخيص المسؤولية ب:

- المقاول مسؤول عن سلامة العامة لكافة الفعاليات والنشاطات والافراد خلال فترة تنفيذ المشروع
- المقاول ملتزم بتنفيذ خطة الادارة البيئية كمرقق لوثائق العطاء
- المقاول مسؤول عن تنفيذ المشروع وادارته بما يتماشى مع خطة الادارة البيئية والاجتماعي والشروط البيئية للمشاريع، اضافة الى المحافظة على المواقع الأثرية التي يتم اكتشافها أثناء التنفيذ والتنسيق مع دائرة الآثار حيثما يلزم حسب الاجراءات المدرجة بالخطة.
- في حال عدم إلزام المقاول بالإجراءات المطلوبة حسب خطة الادرة البيئية والاجتماعية فسيتم تطبيق الشروط المدرجة ضمن وثائق العطاء اضافة الى قسم الالتزامات البيئية للمقاول
- في حال تنفيذ خطة حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس (LALAP) أو LAPAP، يجب أن يكون المقاول على علم بأسس المسؤولية الاجتماعية.
- حيثما نطبق قواعد ESHS؛ يجب على المقاول الالتزام بالمتطلبات الواردة في قسم ESHS والاستفادة من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وذلك لإعداد ESMP المطلوب.

ضمان المخاطر المرتبطة بالمشاريع الفرعية

المشاريع الفرعية ضمن برنامج تطوير البلديات (مشاريع المنشآت العامة) بالعادة احتمال المخاطر الناتجة عن تنفيذها منخفضة المخاطر وتأثيرها لفترة محدودة وبشدة قليلة او متوسطة، يمكن التعامل مع هذه الآثار بالتنفيذ الجيد للإجراءات البيئية والاجتماعية في الخطة.

احتمالية المخاطر لخرق سياسة اعادة التوطين القسري تم التعامل معها وإدارتها من خلال تحضير إطار حيازة الاراضي وتحسين حياة الناس والذي يتعامل مع جميع احتماليات حصول تأثير اجتماعي او اقتصادي او متعلق بالوصول الى المصادر او الحرمان من الملكيات. (وهذا المشروع الفرعي تم تحضير خطة حيازة الاراضي وتحسين حياة الناس وتطبيقها)

مخاطر كبيرة	مخاطر قليلة	بدون مخاطر	استثمارات برنامج تطوير البلديات
	X		أنشاء الطرق الفرعية
X			جسور والتمديدات الارضية
	X		ممرات المشاة
	X		الجدران الاستنادي

المسئولية القانونية البيئية والاجتماعية للمتعاقدين مع صندوق تطوير واقرض الهيئات المحلية

يجب إدراج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية القطاعية في وثائق العطاء، بحيث يكون المتقدمون للعطاء على دراية بمعايير الأداء البيئي والاجتماعي المتوقعة منهم وبحيث يتمكنون من عكس هذه الناحية في عطاءاتهم. يجب الالتزام بالملحق رقم 1 خطة المراقبة البيئية والاجتماعية والمرفق رقم 2 والالتزام بتوجيهات الإدارة البيئية لتنفيذ مشاريع الطرق.

ملاحظة: حيثما تنطبق قواعد EHSE على وثائق العطاءات وحيثما يكون الضمان البيئي مطلوباً، فإن المخصصات المالية بموجب هذا القسم لا تنطبق (في الحالات التي تحكم قواعد EHSE).

اضافة الى ذلك فالمقاول مسؤول عما يلي:

الالتزام بإجراءات الصحة والسلامة العامة، توفير تأمينات للعاملين والموظفين واي طرف ثالث حسب ما هو مذكور في وثائق العطاء وقانون العمل الفلسطيني

البلدية؛ بصفتها الجهة المالكة لأعمال التنفيذ، تتولى مسؤولية إنفاذ امتثال المقاول بشروط العقد، بما في ذلك الالتزام بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية والخطة القطاعية

- الخصومات البيئية تضاف كشرط ضمن الشروط والملاحظات بملخص جدول الكميات
- تقييم المخالفات والخصومات وتضاف الى كل مطالبة مالية
- خطة المراقبة البيئية والاجتماعية المرفق رقم 1 هي المرجع لتحديد الملاحظات والمخالفات
- كل اجراء تخفيفي بيئي او اجتماعي لا يتم تنفيذه يدرج كملاحظة بيئية اجتماعية ويضاف الى المخالفات
- بالنسبة للخروق الصغيرة وشكاوى المواطنين، مثل الحوادث التي تسبب ضرراً مؤقتاً ولكنه قابل للإصلاح، يتم توجيه إنذار بيئي واجتماعي للمقاول للتوقف عن العمل ومعالجة المشكلة واصلاح الوضع البيئي. إذا تبين لمهندس البلدية المسئول عن الإشراف على العمل أن المعالجة قد تمت بطريقة مرضية لن تكون هناك أي إجراءات أخرى.
- إذا لم يتم اصلاح الضرر خلال الوقت المحدد:

○ يقوم مهندس البلدية المشرف بالتعاون مع المستشار الفني المحلي بوقف العمل لفترة محددة اقصاها 24 ساعة ويعطي المقاول ملاحظة بيئية تخصم ضمن إنذارا بيئيا /اجتماعيا -عقوبة مالية حسب إجراءات التخفيف التي لم يتم الامتثال بها الواردة في وثيقة العطاء والجدول التالي. يتم خصم تلك العقوبة من كل فاتورة مقدمة من المقاول.

○ إذا تبين لدى قيام مهندس البلدية بمراجعة المشروع أن الاصلاح قد تم بطريقة مرضية فلن تكون هناك أية إجراءات إضافية. ولكن إذا تبين أن المقاول لم يقم بتصويب الوضع خلال يوم

واحد فإن أية أيام إضافية يتوقف فيها العمل سوف تعتبر تأخيراً دون مبرر ولا يتم التسامح معه.

- يقوم المهندس بكتابة ملاحظة بيئية قد تشمل عدة مخالفات لإجراءات تخفيفية كما هو مذكور في المرفق رقم 1
- إذا تكرر عدم الامتثال بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية بحيث تصل العقوبات إلى (3-5%) من قيمة العقد، فإن مهندس البلدية يرفع الإنذارات البيئية والاجتماعية المسجلة وتاريخ الاقطاعات للعقوبات الى صندوق تطوير واقتاض الهيئات المحلية بالإجراء القانوني الذي تقترحه البلدية للموافقة النهائية. وبالنظر إلى أن وثائق العطاءات ستضمن وجود تفسير ملائم لطريقة خصم.
- من الضروري الانتباه لوجود البند الذي يبين ان المقاول مسؤول عن أية عمل اجراءات وقائية لأية آثار قد تطرأ وعلى مهندس البلدية تحديدها وتحديد مدى أهميتها.
- فيما يلي توضيح نموذج الملاحظة (الإنذار) البيئية، اضافة لتوضيح كيفية حساب الخصومات لعقود الشراء:

نموذج إنذار بيئي واجتماعي رقم ()	
التاريخ	البلدية
	اسم المشروع
	موقع العمل
	المقاول
	الملاحظات البيئية على الاجراءات الغير مطبقة: من ESMM
	مشرف/ مهندس البلدية
	المستشار الفني المحلي
	ممثل المقاول في وقت الإنذار
	تاريخ تسليم الإنذار ممثل المقاول
	تاريخ الارسال الى صندوق تطوير واقتاض الهيئات المحلية
	الساعة
	التاريخ

طريقة الخصم:

- الملاحظات الاجتماعية: فقط يعطى المقاول أندر ويوقف لمدة يحددها المهندس حتى معالجة الوضع
- الملاحظات البيئية: الانتباه كم من مخالفة مدرجة في الملاحظة حسب مصفوفة المراقبة البيئية والاجتماعية
- الخصم يبدأ ب 0.1% من قيمة العقد من المخالفة الثانية ولخمس ملاحظات متتالية
- يتم زيادة 0.05% بعد الملاحظة الخامسة لكل اجراء تخفيفي

عقوبة خاصة بالامتثال بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية		
الرقم	الإنذار البيئي والاجتماعي	العقوبة
1	1	وقف/ تحذير
2	2+3+4+5+6	وقف/ حسم 0.1% لكل إجراء تخفيفي وبقيمة دنيا 40 يورو
3	7+8+10+11+12	وقف/ حسم 0.15% عن كل إجراء تخفيفي حسب المشروع وبحد أدنى 60 يورو
4	الملاحظات الخمس التالية	تكون كل 5 ملاحظات + الخصم: ن = نسبة الخصم من (ن+1) + (0.5%) من الخصم ل ((ن+1)) كل إجراء تخفيف حسب المشروع وحد أدنى 80 يورو تزيد كل خمس مرات بقيمة 20 يورو
		إذا وصل معدل العقوبات 3% من تكاليف العقد نوصي بوقف العمل، وإرسال طلب رسمي إلى صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بقرار البلدية بالأجراء المقترح حسب وثائق العطاء ودليل المشتريات والعقود

يتم احتساب الخصومات من قبل مهندس البلدية وتُراجع من قبل مهندس الاستشاري الفني المحلي حيث يقوم بدراسة الملاحظة البيئية (N) ونسبة الخصم لـ N .

نسبة الخصم لـ N [= نسبة الخصم لـ (N-1) + (0.5%) من الخصم لـ (N-1)] * قيمة العقد.

إذا اقتربت نسبة العقوبات إلى 3% من قيمة العقد يُنصح بإيقاف العمل وإرسال طلب إلى صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية لاقتراح الإجراءات طبقاً لدليل الشراء ووثائق العطاء.

تستطيع البلدية أن تقرر إن كان للإجراء التخفيفي أي أثر واضح، وبإمكانها تحديد نسبة عقوبة عدم الامتثال طبقاً لذلك.

آلية المراقبة البيئية والاجتماعية والشكاوى

المراقبة البيئية والاجتماعية

سوف تشكل المراقبة البيئية والاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من إدارة الصندوق لتنفيذ مشروع تطوير البلديات. سوف يكون (المسؤولون البيئيون والاجتماعيون والشركات الاستشارية الفنية المحلية) والمهندسون المشرفون في البلدية مسؤولين عن ضمان اطلاع المقاولين على إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وتوجيه التعليمات للعمال / الطواقم بخصوص الامتثال بتلك الأطر وبخطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالقطاع الذي يندرج تحته المشروع.

تقوم البلدية بإجراء اشراف منتظم في الموقع للأعمال المدنية للتحقق من تنفيذ المقاولين لا لشروط الواردة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية مع اتباع المسؤولية البيئية والاجتماعية للمقاولين. استشاري الصندوق سيقومون بالأشراف والمراقبة البيئية والاجتماعية خلال البارات الميدانية.

التقارير البيئية والاجتماعية المضمنة في تقارير سير العمل او التقارير المتخصصة خلال تنفيذ المشاريع سوف تشمل على معلومات شاملة عن وضع الأداء البيئي والاجتماعي بما يشمل مراجعة الانتهاكات لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية التي تتم خلال الفترة التي يغطيها التقرير والتعليمات الموجهة للمقاولين في تلك الأعمال للتعامل مع أي نقطة ضعف أو قضايا يتم تعريفها، والتدابير المأخوذة ومتابعة لكافة القضايا غير الممتثلة التي يتم اكتشافها اضافة الى الآثار او الاجتهادات البيئية والاجتماعية الايجابية.

القائمة المرفقة في الملحق 3 تستخدم لتسهيل مقارنة إجراءات تخفيف الأثر البيئي والاجتماعي المسجلة في مرحلة التقييم وما يتم عمله فعلياً على أرض الواقع. يضاف الى ذلك التأكيد على دور الصندوق والاستشاري لمراقبة الاجراءات الاجتماعية المرتبطة بالمشروع الفرعي والموضحة في إطار حيازة الاراضي وتحسين حياة الناس، ومنتجاتها خلا التقييم الاجتماعي، الاتفاقيات مع المجتمع، خطط حيازة الاراضي وتحسين حياة الناس البلديات التي ستقوم بإدارة مشاريعها ذاتيا ستكون مسؤولة عن تطبيق ومراقبة تنفيذ خطة الادارة البيئية الاجتماعية وكتابة التقارير، وسيقوم الصندوق بعمل مراجعة وتقييم للإدارة السليمة والمراقبة البيئية والاجتماعية

آلية الشكاوى

يعتمد ويتبنى برنامج تطوير البلديات المرحلة الثالثة على قانون المجلس الفلسطيني رقم 6 في 2009 وتعديل عام 2015 الذي يحول بتطوير آلية الشكاوى. على البلدية المنفذة للمشروع الفرعي ضمان توفير توثيق الشكاوى والردود في موعدها، وتوثيق الشكاوى (التاريخ الاستلام/تاريخ الرد/الرد، يوضع نسخة من الشكاوى في ملف المشروع الفرعي ويتم رفعه الى الصندوق).

تعتمد إجراءات الشكاوى على طبيعة الشكاوى التي يرفعها المواطنون. وبعض الشكاوى تُقدّم الى البلدية ومن ثم يتم تسليمها الى الدائرة المختصة او الشخص المخوّل بحل المشكلة. في بعض الحالات التي يتعذر البلدية حل الشكاوى، حينها يتم تحويلها الى المديرية الإقليمية او الى وزارة الحكم المحلي. تتلخص العملية كما يلي:

1. يستلم المواطن شكواه الى البلدية.
2. ستجيب الجهة التي تستلم الشكاوى على الشكاوى إما بحل الشكاوى او تبليغ الشخص الذي قدّم الشكاوى بأن الشكاوى في طور الدراسة، وسيتم الرد عليها خلال 10 ايام (وسيتم الرد على الشكاوى في فترة تقل عن 28 يوم). في حالة ان قدّمت المديرية المختصة ردا سلبيا او كانت غير قادرة على إعطاء تغذية مرجعية، يمكن للمواطن ان يتقدم بشكاوى الى دائرة رفع المظالم في وزارة الحكم المحلي كما يلي:
 - أ- ان يستلم شكاوى خطية مرفق بها كل الوثائق اللازمة بالنسبة للشكاوى، إن وُجد. ويستلم المواطن نسخة من وصل استلام الشكاوى.
 - ب- تُتابع دائرة الشكاوى الشكاوى متبّعة الإجراءات.
 - ت- يجب ان يتلقى المواطن رداً خطياً بالنسبة للشكاوى التي رُفعت في خلال أسبوع كحد أدنى.

قبول او رفض شكاوى

1. على الموظف المسؤول عن تولي الشكاوى ان يبلغ المشتكي بشأن قبول او رفض الشكاوى في غضون 3 ايام على الأكثر ومن لحظة تسلّم الشكاوى.
2. في حالة تسليم الموظف الشكاوى الى وحدة الشكاوى، على الوحدة ان تسلّم رفضا او قبولا للشكاوى في غضون 3 ايام.

3. في حالة تم قبول الشكوى، في هذه الحالة يتلقى المشتكي بطاقة مراجعة للشكوى مختومة بختم رسمي عليها البيانات التالية:

أ-اسم المشتكي وصفتهم القانونية.

ب-عنوان المشتكي.

ت-تاريخ المراجعة.

ث-لقب المشتكي.

ج-قائمة الملاحق المقدمة مع الشكوى.

وسائل التواصل مع دائرة الشكاوى:

1. الاتصال مباشرة مع وزارة الحكم المحلي.

2. الاتصال مع الخط الساخن.

3. الاتصال بالموقع الشبكي للوزارة.

4. كتابة شكوى خطية كما هو مبين في النظام.

على البلدية ضمن تجاريها الاسبوعية او تقارير الزيارة تدوين كافة الشكاوى وذلك لتكمنن الصندوق والاستشاري من التدخل لحل المشكلة حين تدعو الحاجة الى ذلك فقط عند عدم قدرة البلدية على حل المشكلة.

استشاري الصندوق سيقوم بمراقبة تنفيذ الشكاوى ورفعها ضمن تقاريره

- الملحق رقم 1: مصفوفة خطة المراقبة والإدارة البيئية لمشاريع فرعية خاصة بالمنشآت العامة.
- الملحق رقم 2: توجيهات الإدارة البيئية للمقاولين (شروط تنفيذ مشاريع فرعية خاصة بالمنشآت العامة)
- الملحق رقم 3: قائمة المراجعة الخاصة بالإدارة البيئية والاجتماعية لنشاطات التنفيذ والتأهيل للمشاريع الفرعية

الملحق رقم 1: مصفوفة خطة المراقبة والإدارة البيئية للمشاريع الفرعية للمنشآت العامة.

المرحلة	التأثير	مقاييس تخفيفية	المسؤولية التشغيلية	الإشراف	المراقبة والرصد
مرحلة التنفيذ	ضياح المساحات الخضراء	في الضفة وغزة: يشمل تصميم منطقتي خضراء الطبيعية حول المنشأة، وكذلك زراعة النباتات	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	زيادة تركيز الملوثات والضجيج	جدول زمني مناسب وأيام وساعات العمل وأي أنشطة خطيرة	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
		وضع الإشارات لضبط حركة المرور ومقاييس ضبط حركة السير بالمواقع المناسبة	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
		اقترح تدابير للصحة والسلامة يتم تطبيقها في موقع المشروع بالإضافة إلى وضع إشارات لتنظيم حركة المرور، وتدابير تهدئة حركة المرور في المسارات المؤدية إلى موقع العمل			
	زيادة احتمال وقوع الحوادث أثناء البناء	استعمال الإشارات لضبط السرعة	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
		إبلاغ المتأثرين بإغلاق الطرق وتوفير ممرات آمنة للمشاة ومداخل البيوت وتحديد الطرق البديلة ووضع إشارات دالة عليها	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
		الالتزام بتنفيذ الخطة المرورية عند وجودها كشرط للعطاء	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	إغلاق مداخل المنازل أو المنشآت	توفير ممرات آمنة لجميع مداخل المنازل والمنشآت تفادياً لأية تأثير اقتصادي قد يتسببه الإغلاق	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات

المرحلة	التأثير	مقاييس تخفيفية	المسؤولية التشغيلية	الإشراف	المراقبة والرصد
					الاستشارة الفنية المحلية
	ضياح مظاهر جمالية بسبب القاء مخلفات المشروع ضمن حرم الطريق أو بأرض خاصة	تصميم مناطق خضراء حول المنشآت وزراعة النباتات والأشجار. تنظيف وإزالة مخلفات الحفريات من منطقة العمل ومن حرم الشارع أو أراضي المواطنين ونقلها إلى مكب نفايات تفره البلدية	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	التأثير على استخدام الأراضي	منع استخدام الأراضي الخاصة خلال فترة العمل لمنع أي تأثير قد يطلق إطار حيازة الأراضي وتحسين حياة الناس، إلا بحالة واحدة بوجود اتفاقية مصادقة بين صاحب الأرض والمقاول لاستخدام الأرض لفترة محددة وبالتراضي	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	حدوث تعطل محتمل لخطوط المياه أو مرافق أخرى	مسح شامل للمرافق العامة الموجودة في الطريق. على المقاول التنسيق مع مؤسسات الخدمات العامة ذات العلاقة لإتمام عملية مسح الخطوط وإصلاحه بسرعة في حال وقوع خلل	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
مرحلة التنفيذ	مخلفات البناء الناجمة	تنظيف وإزالة مخلفات الحفريات من منطقة العمل ومن حرم الشارع أو أراضي المواطنين ونقلها إلى مكب نفايات تفره البلدية خطط مناسبة للتخلص من هذه المخلفات إلى مكب نفايات تفره البلدية وعدم ابقاء المخلفات في حرم الشارع. في حالة وجود مخلفات ومنها المخلفات الناجمة عن استخدام الآلات المستعملة (الزيت المستعمل) وفي حال وجود تسرب يجب تغطية المنطقة المتلوثه بطبقة من الرمل أو نشارة الخشب، عمل تنظيف للموقع حالاً عملاً أنها ضمن شروط العقد. للتقليل من حصول مثل هذه الحوادث يفضل استخدام ماكنات ونقلات حديثة، وان يتم تغيير الزيت في الكراج أو تنفيذه بشمل امن بالموقع	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية

المرحلة	التأثير	مقاييس تخفيفية	المسؤولية التشغيلية	الإشراف	المراقبة والرصد
		لمنع حدوث تسريب.			
	التخلص غير السليم من الطمم وتراكم مخلفات البناء	تنظيف وازالة مخلفات الحفريات إلى المكبات او المناطق المخصصة.			
	مخلفات طبية ناجمة عن تشغيل منشأة طبية.	فصل والتخلص من المخلفات الطبية حسب الشروط المحلية والمعايير الدولية،			
	تشغيل غير سليم لمنشآت نظام تجميع المياه العادة	ضمان صيانة منتظمة للشبكات أو جور المجاري.			
	بسبب إغلاق بعض الطرق، سيتم توجيه حركة المرور لطرق أخرى مما قد يسبب ازدحام مروري	مراقبة استعمال إشارات المرور ومقاييس وأدوات السلامة والتنسيق مع الهيئات المحلية والشرطة عند الحاجة وحسب راي المهندس الالتزام بتطبيق الخطة المرورية عندما تكون شرطا من وثائق العطاء	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	أية اثار بيئية او اجتماعية قد تطرأ نتيجة تنفيذ اعمال المشروع	تنفيذ الاجراءات التخفيفية المناسبة التي يطلبها مهندس البلدية المشرف حسب اجراءات خطة الادارة البيئية والاجتماعية وارشادات المقاولين لتنفيذ المشاريع في الطرق	الاستشاري والمقاول	مهندس البلدية والإشراف	صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية / شركات الاستشارة الفنية المحلية
	تشغيل غير سليم لأنشطة تجميع النفايات الصلبة	- ضمان التجميع السليم للنفايات الصلبة من المدارس. - توفير حاويات نفايات كافية - تعزيز فكرة إعادة تدوير النفايات الصلبة بين الطلاب.			
مرحلة التشغيل	زيادة حركة المرور	اقتراح تدابير للصحة والسلامة يتم تطبيقها في موقع المشروع بالإضافة إلى وضع إشارات تنظيم لحركة المرور، وتدابير تهدئة حركة المرور في المسارات المؤدية إلى موقع العمل	البلدية والمقاول	البلدية ومهندس الإشراف	البلدية
	زيادة احتمالية الحوادث	إشارات لضبط المرور ومعايير تخفيفية لحركة المرور	البلدية والمقاول	البلدية ومهندس الإشراف	البلدية

المرحلة	التأثير	مقاييس تخفيفية	المسؤولية التشغيلية	الإشراف	المراقبة والرصد
	زيادة متراكمة في الغبار وانبعاث الغاز بسبب حركة المرور	التحكم بسرعة حركة المرور. المحافظة على الحياة النباتية. فحص منتظم للمركبات	البلدية والمقاول	البلدية ومهندس الإشراف	البلدية
	صيانة الموجودات الجديدة (الطرق وشبكات تصريف مياه المطر)	إعداد خطة صيانة سنوية وتخصيص حصة للمصادر المادية اللازمة في الميزانية السنوية	البلدية والمقاول	البلدية ومهندس الإشراف	البلدية

الملحق رقم 2: توجيهات الإدارة البيئية للمقاولين (شروط تنفيذ مشاريع فرعية خاصة بالمنشآت العامة)

الغرض

الغرض من توجيهات الإدارة البيئية بالنسبة للمقاولين هو تحديد المعايير الدنيا المقبولة في أعمال التنفيذ بالنسبة لصندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية

الطرق

بغرض تنفيذ أعمال تأهيل الطرق، من الضروري إغلاق أو تحويل عدد من الطرق المحددة، إما بشكل كامل أو مؤقت خلال مرحلة التنفيذ. يجب على المقاول أن يرتب التحويلات لتوفير الطرق البديلة للمواصلات و/أو المشاة.

بعد عملية تكسير أو إغلاق أو التدخل بأي شكل آخر في شارع أو ممر مشاة يكون للجمهور إمكانية الوصول إليه يجب على المقاول أن يقوم بعمل التدابير المعقولة اللازمة بحيث يكون التأثير متدنياً على حركة المرور في ذلك الشارع أو ممر المشاة أثناء أعمال تنفيذ وتأهيل الطريق بشكل يكون مقبولاً ومعقولاً. عندما يكون هناك تدخل لأعمال إعادة التأهيل بالطرق العامة أو الخاصة أو تلك التي يكون فيها حقوق مرور عامة أو خاصة لحركة السير ينبغي على المقاول أن يبني طرق التحويلات حيثما أمكن.

حركة الشاحنات وآليات البناء

المقاول الذي يقوم بنقل مواد أو مخلفات بناء صلبة أو سائلة يتوجب عليه أن يتبع تدابير صارمة للتقليل من التسرب على الطرقات من خلال التأكد من أن تلك المواد محملة في عربات النقل الخاصة بها بطريقة تحول دون سقوطها أو تسربها ومن خلال وضع أغطية على جوانب وأسقف كافة العربات التي تنقل الطين والرمل وغيرها من المواد والمخلفات.

إجراءات السلامة المرورية

على المقاول أن يوفر ويضع إشارات المرور وعلامات الطرق والعوائق وإشارات ضبط حركة السير وغيرها من الإجراءات اللازمة لضمان سلامة الحركة المرورية في وحول موقع العمل. يجب على المقاول ألا يبدأ أية أعمال تؤثر على طرق السيارات العامة والطرق السريعة حتى يقوم باتخاذ كافة تدابير السلامة المرورية والتأكد من فعاليتها الكاملة.

إمكانية المرور عبر موقع العمل وحوافه

خلال أعمال تأهيل الشارع يتوجب على المقاول أن يتخذ كافة الاحتياطات المعقولة لمنع أو التخفيف من الإزعاج أو الأذى على المالكين أو المستأجرين أو الشاغلين للممتلكات المحاورة وعلى الحق العام. يجب على المقاول أن يحافظ على حرمة الطريق القائم ان كان العمل على مقطعه كاملاً أو على جزء منه في موقع العمل وعلى قدرة استخدام ممر المشاة المحاورة من قبل القاطنين والمارين من المقطع بظروف آمنة وبمعايير لا تقل عن تلك القائمة في بداية تنفيذ العقد. إذا لزم الأمر يقوم المقاول بتوفير وسائل مرور أو عبور بديلة ترضي الأشخاص المتضررين.

حماية المنشآت القائمة

يقوم المقاول بحماية كافة المباني والأعمال والخدمات والمنشآت القائمة بشكل مناسب وبحول دون الحاق الضرر بها أو تدهور حالتها أثناء عملية التنفيذ. يتخذ المقاول كافة الإجراءات الضرورية اللازمة لدعم وحماية المباني والمنشآت والأنابيب والكوابل والمجاري وغيرها من المعدات أثناء مرحلة التنفيذ ويقوم بتصليح أي ضرر ناجم بالتنسيق مع البلدية والسلطات المختصة.

ضبط الضجيج والغبار

يتخذ المقاول كافة التدابير القابلة للتنفيذ للتقليل من الإزعاج بسبب الغبار والضجيج من مواقع اعادة التأهيل. وهذا يشمل:

- احترام ساعات العمل المعتادة بالقرب من المناطق السكنية
- المحافظة على المعدات في حالة تشغيل سليمة للتقليل إلى الحد الأدنى من الضجيج العالي من ررجة المعدات وتكسرها وصريرها وكذلك من انبعاثات الأدخنة من الآلة.
- إطفاء محركات الآلات عندما لا تكون مستخدمة بشكل مباشر
- فيما يتعلق بضبط الغبار يطلب من المقاول توفير شاحنة مياه بحيث يقوم برش المياه حيث يلزم للتقليل من أثر الغبار

التخلص من النفايات

يتفق المقاول مع البلدية على تدابير خاصة بالتخلص من النفايات. ويتعين على البلدية تحديد موقع المكب للتخلص من النفايات الصلبة.

حماية الأشجار وغيرها من النباتات

يتفادى المقاول خسارة الأشجار والضرر بالنباتات قدر الامكان. يجب التخفيف إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة على الغطاء الأخضر ضمن أو حول منطقة العمل.

تنظيف موقع الأشغال عند الانتهاء من العمل

يجب على المقاول أن يزيل كافة النفايات من موقع العمل سواء داخل موقع العمل أو حوله ومناطق الوصول إليه أثناء سير العمل وحتى لا يعود هناك حاجة لإجراء أعمال اعادة التأهيل. يجب إزالة كافة الأتربة والمواد والحصرمة والمكاتب والسياج المؤقت وملء الحفر وارجاع مستوى الأرض إلى المستوى الذي كان عليه في حالته الأولى.

الملحق رقم 3: قائمة المراجعة الخاصة بالإدارة البيئية والاجتماعية لنشاطات التنفيذ والتأهيل للمشاريع الفرعية

البلدية					
اسم المشروع					
التاريخ					
#	الأثر الذي سيتم فحصه	نعم	لا	ملاحظات	إجراءات الحماية/ الإجراءات المنفذة
1	توليد الضجيج/ الإنذار				
2	انتشار الغبار				
3	انبعاث الروائح				
4	مشاكل في حركة المرور (إعاقة، تحويل، إغلاق)				
5	مشاكل خدمات النفايات الصلبة				
6	مشاكل خدمات المجاري				
7	مشاكل خدمات المياه				
8	إلحاق الضرر بالغطاء النباتي (الأخضر)				
9	تعريض سلامة المشاة للخطر				
10	مشاكل خدمات الكهرباء				
11	تدهور المشهد الطبيعي / العناصر الفنية الجمالية				
12	إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية				
13	تهديد التنوع الحيوي والحياة البرية				
14	إلحاق الضرر بالمناطق الترفيهية				
15	إلحاق الضرر بالمواقع التراثية والأثرية				
16	إلحاق الضرر بالنشاطات الزراعية				
17	إلحاق الضرر بالنشاطات الصناعية				
18	الالتزام باعتبارات السلامة والصحة العامة أثناء العمل				
19	التزام العمال بارتداء القطع الواقية (الفسات، القفازات، البديل الواقية إلخ)				
20	ملاءمة آلات العمل				
21	اثر أخرى (أدرجها)				
20. تعليقات:					
21. توصيات					

توقيع الأخصائي البيني
التاريخ